



الاستثمار في السكان الريفيين

التقرير السنوي عن أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد في الصندوق
خلال عام 2023

جدول المحتويات

2	أولا- مقدمة
2	ثانيا- موجز تنفيذي
2	ألف- الملاحظات البارزة بشأن الادعاءات والتحقيق
3	ثالثا- أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد
3	ألف- مهمة التحقيق وطريقته
3	باء- لمحة عامة عن عبء العمل في مجال التحقيق
5	جيم- عبء العمل في مجال التحقيق في عام 2023
7	دال- القضايا المغلقة في عام 2023 – لمحة عامة
8	هاء- التحقيقات المغلقة في عام 2023
9	زاي- القضايا التي أُغلقت بعد إجراء تقدير أولي
11	حاء- القضايا التي أُغلقت في مرحلة تلقي الادعاءات
11	رابعا- التواصل والتعاون
11	خامسا- قدرات مكتب المراجعة والإشراف وموظفوه وموارده

التقرير السنوي عن أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد في الصندوق خلال عام 2023

أولاً- مقدمة

1- يقدم هذا التقرير معلومات عن أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد التي نفذها مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق في عام 2023. كما تقدّم معلومات بشأن نتائج التحقيقات والجزاءات، وجهود التواصل والتعاون، واستخدام الموظفين والموارد الأخرى في عام 2023.

ثانياً- موجز تنفيذي

ألف- الملاحظات البارزة من قضايا عام 2023

2- استمر اتجاه المعدل المرتفع للادعاءات الواردة إلى مكتب المراجعة والإشراف بشأن الممارسات المحظورة أو سوء السلوك. وتلقى مكتب المراجعة والإشراف 118 بلاغا من هذا القبيل في عام 2023، وهو عدد أكبر بكثير مما كان عليه في السنوات السابقة. ولا تعكس هذه الزيادة مخاطر التدليس والفساد المتأصلة في البيئات الصعبة التي يعمل فيها الصندوق فحسب، بل تعكس أيضا اليقظة وتعزيز القدرات في مجال الكشف لدى دائرة إدارة البرامج وشعبة خدمات الإدارة المالية وشعبة المراقب المالي والزملاء الآخرين الذين يوظفون بمسؤوليات عن إدارة البرامج والإشراف عليها ومراجعتها. وهي تشير أيضا إلى تعزيز جهود التوعية بمكافحة الفساد، وتحسين إبراز صورة قنوات الإبلاغ في الصندوق وقرب الموظفين من المستفيدين والمخبرين المحليين نتيجة اللامركزية. وعلى غرار السنوات السابقة، تعلقت معظم الادعاءات الخارجية بأنشطة التوريد في المشروعات، مثل قضايا الفساد التي تورط فيها موظفو المشروعات ملتزمين رشاقى أو عمولات من مقدمي السلع أو الخدمات مقابل إرساء العقد عليهم، وقضايا التواطؤ التي تورط فيها مقدمو العطاءات الذين تلاعبوا بعمليات تقديم العطاءات، وقضايا التدليس التي تورط فيها مقدمو العطاءات الذين قدموا وثائق عطاءات مزورة. وظلت القضايا الداخلية مستقرة بفضل التعاون البناء بين شعب ومكاتب الصندوق المشاركة في المساعدة على حل المظالم الشخصية في مرحلة مبكرة من النزاع. وفي عام 2023، أغلق مكتب المراجعة والإشراف أكبر عدد من القضايا مقارنة بأي عام سابق، وأصدرت لجنة الجزاءات في الصندوق 14 جزاء خلال تلك الفترة. وتشتمل القضايا المغلقة على بعض الأمور المعقدة والحساسة، وجاءت نتائج التحقيق التي أجراها مكتب المراجعة والإشراف في الوقت المناسب وكانت بناءة وتفاعلية حيثما كان ذلك ضروريا لتخفيف المخاطر القائمة. وحيثما تتزامن مزاعم الممارسات المحظورة مع عمليات المراجعة لإشراف الصندوق على البرامج القطرية، أوفد مكتب المراجعة والإشراف بعثات مراجعة/تحقيق مشتركة. وأدى هذا النهج، غير الشائع في وظائف الإشراف في منظومة الأمم المتحدة أو بين المؤسسات المالية الدولية، إلى حل أسرع للقضايا ودعم أفضل لنتائج المراجعة والتحقيق وتوصيات منظمة بشكل أفضل لتحسين الرقابة.

3- وجرى الانتهاء من استعراض خارجي مستقل لوظيفة التحقيق في الصندوق في فبراير/شباط 2023، وخلص إلى أن مكتب المراجعة والإشراف خطى خطوات كبيرة في دمج أفضل الممارسات في عمله بشأن التحقيقات الداخلية والخارجية، وهو إنجاز جدير بالثناء بالنظر إلى صغر حجم الوحدة ومواردها المحدودة، ودوران موظفيها وزيادة عبء العمل. وأوصى الاستعراض بإجراء بعض التعديلات على إطار سياسة التحقيق في مكتب المراجعة والإشراف ليتماشى عمل المكتب بشكل أكبر مع أفضل الممارسات وزيادة كفاءته وفعاليته. ويقوم مكتب المراجعة والإشراف وغيره من شعب ومكاتب الصندوق ذات الصلة بتنفيذ خطط عمل متعلقة بتوصيات الاستعراض. وجرى تقديم معلومات إضافية عن الاستعراض بشكل منفصل إلى لجنة مراجعة الحسابات.

ثالثا- أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد

ألف- مهمة التحقيق وطريقته

4- أوكل مكتب المراجعة والإشراف مهمة التحقيق في ادعاءات التدليس والفساد التي تشمل كيانات ومتعاقدين وأفراد من غير الموظفين يشاركون في أي نشاط يموله الصندوق؛ وفي سوء سلوك الموظفين. وتتسم تحقيقات مكتب المراجعة والإشراف بأنها ذات طبيعة إدارية؛ ويتمثل الغرض منها في جمع الأدلة التي إما تؤكد أو تدحض ادعاء ما. وعند استلام مكتب المراجعة والإشراف لادعاء ما، يخضع الادعاء لاستعراض مرحلة تلقي الادعاءات. فإذا كان يقع ضمن مهمة مكتب المراجعة والإشراف، يُجرى تقييم أولي لتحديد ما إذا كان الادعاء ذا مصداقية ويمكن التحقق منه وجوهريا. فإذا استوفيت جميع المعايير الثلاثة، يبدأ التحقيق. وقد يتقرر إما عند التقييم الأولي أو بعد التحقيق أنه من الأنسب إحالة الادعاء إلى شعب أخرى في الصندوق أو إلى وكالات خارجية أو حكومات. وتُصنف الادعاءات عقب الانتهاء من التحقيق فيها على النحو التالي:

- مثبتة بأدلة: عند وجود أدلة كافية لاستنتاج حدوث ممارسات غير نظامية؛ وإذا تضمنت الشكوى/القضية ادعاءات متعددة وأثبت بعضها بأدلة بينما لم يُثبت البعض الآخر بأدلة، يُطبق تصنيف "مثبتة جزئيا بأدلة".
- غير مثبتة بأدلة: عندما تكون الأدلة التي جرى الحصول عليها غير كافية لتأكيد أو دحض الادعاء (الادعاءات).
- لا أساس لها: عندما تكون الأدلة التي جرى الحصول عليها كافية لدحض الادعاء (الادعاءات).

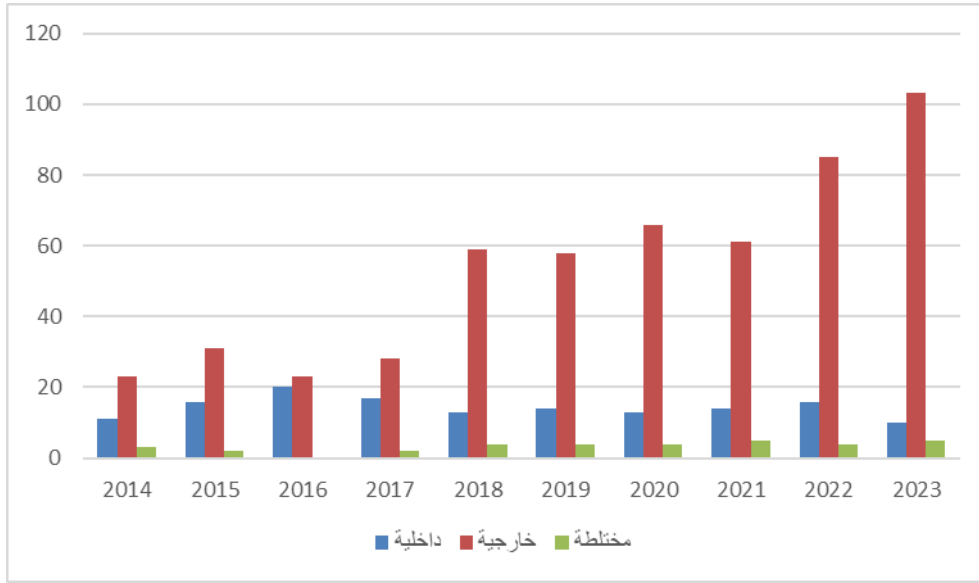
5- وتقدم الادعاءات المثبتة بأدلة إلى لجنة الجزاءات التابعة للصندوق، التي تتألف من كبار مديري الصندوق وترأسها نائبة الرئيس. وفي القضايا المتعلقة بأطراف خارجية، تقوم لجنة الجزاءات بتحديد الجزاء الواجب تطبيقه. وتُحال الادعاءات المثبتة بأدلة ضد الموظفين أو لا إلى شعبة الموارد البشرية لتقييم الأدلة وتحديد ما إذا كان يتعين توجيه تهم تأديبية إلى الموظف؛ ثم تقدم إلى لجنة الجزاءات لإجراء استعراض نهائي، يلي ذلك إصدار توصية إلى الرئيس بشأن ما إذا كان ينبغي اتخاذ تدبير تأديبي أو تدبير من نوع آخر.

باء- لمحة عامة عن عبء العمل في مجال التحقيق

6- يبين الشكل 1 اتجاه الادعاءات/الشكاوى المتعلقة بالمخالفات التي تلقاها مكتب المراجعة والإشراف خلال السنوات العشر الماضية. وتعدّ ادعاءات وقوع مخالفات من موظفي الصندوق قضايا داخلية، بينما تصنّف كقضايا خارجية الادعاءات المتصلة بالمتعاقدين الخارجيين والمشروعات والبرامج الممولة من الصندوق - بما فيها المخالفات المزعومة التي يتورط فيها موظفو المشروعات، والشركات، والكيانات الخاصة، والأفراد الآخرون.

الشكل 1

الادعاءات المقدّمة إلى مكتب المراجعة والإشراف (2014-2023)



7- وتلقى مكتب المراجعة والإشراف في عام 2023 أكبر عدد من الشكاوى وأغلق أكبر عدد من القضايا في أي عام واحد.

الجدول 6

قضايا التحقيق النشطة في الفترة 2022-2023

المجموع	داخلية/خارجية	خارجية	داخلية	
71	7	61	3	قضايا معلقة في نهاية عام 2021
105	4	85	16	قضايا وردت في عام 2022
176	11	146	19	مجموع القضايا النشطة في عام 2022
91	4	78	9	قضايا أُغلقت في عام 2022
85	7	68	10	قضايا معلقة في نهاية عام 2022
118	5	103	10	قضايا وردت في عام 2023
203	12	171	20	مجموع القضايا النشطة في عام 2023
112	8	91	13	قضايا أُغلقت في عام 2023
91	4	80	7	قضايا لم يُبت فيها حتى نهاية عام 2023

جيم- عبء العمل في مجال التحقيق في عام 2023

الادعاءات الجديدة في عام 2023

الجدول 7

طبيعة الادعاءات الواردة في الفترة 2021-2023

2023	2022	2021	طبيعة الادعاءات
			خارجية
78	63	36	انتهاكات لسياسة الصندوق بشأن مكافحة الفساد (ممارسات تدليس وفساد وتواطؤ وإكراه وعرقلة)*
2	2	-	انتهاكات لمدونة قواعد السلوك من جانب استشاريين في الصندوق
2	-	-	انتهاكات لسياسة الصندوق بشأن منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها
21	20	25	قضايا أخرى (بما فيها نزاعات متعلقة بالعروض/العقود، ومسائل التعيين، وغيرها من المسائل التشغيلية التي لا تدخل في نطاق سياسة الصندوق بشأن مكافحة الفساد)
			داخلية (أو داخلية وخارجية مختلطة)
5	2	3	انتهاكات لسياسة الصندوق بشأن مكافحة الفساد (ممارسات تدليس أو فساد أو تواطؤ أو إكراه أو عرقلة)
2	1	-	انتهاكات لسياسة الصندوق بشأن منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها**
2	4	6	قضايا النزاعات في مكان العمل***
6	12	8	انتهاكات أخرى لمدونة قواعد السلوك
0	1	2	أخرى (مختلطة - حالات أخرى من سوء السلوك)
118	105	80	المجموع

* تضمنت إحدى القضايا الخارجية ادعاءات بانتهاكات مختلطة تشمل سياسة مكافحة الفساد وسياسات أخرى.

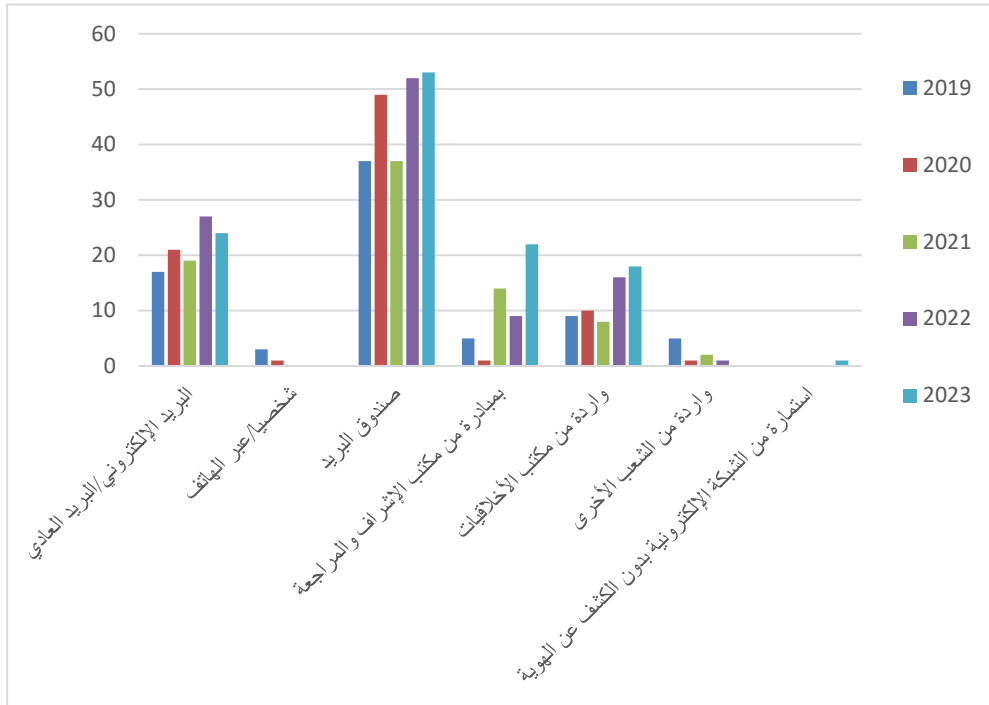
** تضمنت إحدى القضايا الخارجية ادعاءات بانتهاكات مختلطة تشمل سياسة الاستغلال والانتهاك الجنسيين وسياسة مكافحة الفساد.

*** تضمنت إحدى القضايا الخارجية ادعاءات بانتهاكات مختلطة تشمل سياسية النزاع في مكان العمل وسياسة مكافحة الفساد.

8- وعلى غرار السنوات السابقة، تعلق الجزء الأكبر من الشكاوى بادعاءات التدليس أو الفساد في المشروعات التي يمولها الصندوق، وكان عدد الشكاوى الناشئة عن نزاعات متعلقة بالعروض والعقود والتوظيف مستقرا، وقد أحالها مكتب المراجعة والإشراف عموما إلى دائرة إدارة البرامج للتعامل معها من خلال آلية الإشراف في الصندوق.

9- وسُجل انخفاض طفيف في عدد قضايا التظلمات الداخلية التي تضمنت شكاوى مثل التحرش وإساءة استخدام السلطة. ويولي مكتب المراجعة والإشراف هذه القضايا أولوية عالية، مع ضمان استفاضة مقدمات الشكاوى، عند الاقتضاء، من قنوات التسوية الداخلية الأخرى. وتتعلق "الانتهاكات الأخرى لمدونة قواعد السلوك" بادعاءات باتخاذ الموظفين لإجراءات غير ملائمة، بما في ذلك التضارب غير المعلن في المصالح، وتقديم معلومات كاذبة إلى الصندوق، والالتفاف على القواعد والنظم، والسلوك غير اللائق تجاه موظفي المشروعات أو الكيانات الخارجية الأخرى، والإهمال الجسيم. وكانت هناك زيادة في القضايا الداخلية التي تنطوي على انتهاكات سياسة مكافحة الفساد في عام 2023.

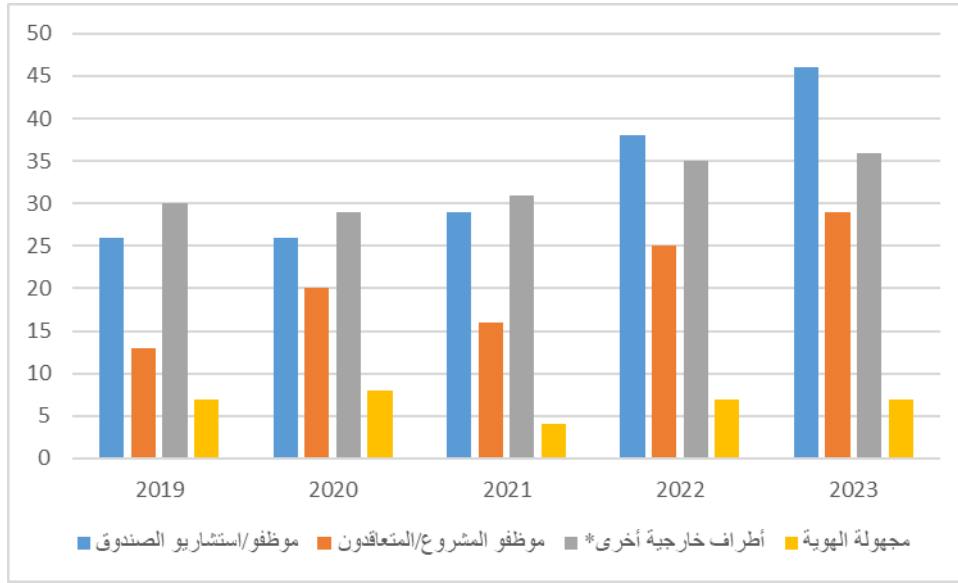
القنوات المستخدمة لتقديم البلاغات إلى مكتب المراجعة والإشراف في الفترة 2019-2023



10- ويُشير الشكل 2 إلى زيادة مطردة في استخدام الخط الساخن السري لمكافحة الفساد التابع لمكتب المراجعة والإشراف (anticorruption@ifad.org). ولا تزال عمليات المراجعة التي يجريها مكتب المراجعة والإشراف آلية مهمة للكشف عن الممارسات المحظورة المحتملة في المشروعات. وتتيح التفاعلات العضوية مع قسم المراجعة في مكتب المراجعة والإشراف (بما في ذلك من خلال البعثات المشتركة) المتابعة السريعة والمنتظمة لإشارات الإنذار التي لوحظت في أعمال المراجعة الخاصة بمكتب المراجعة والإشراف. وقدم مكتب المراجعة والإشراف أيضاً نموذجاً إلكترونياً على صفحة الويب الخاصة بمكافحة الفساد لمقدمي الشكاوى الذين يرغبون في عدم الكشف عن هويتهم.

11- ومن بين الحالات التي قام مكتب الأخلاقيات بإبلاغ مكتب المراجعة والإشراف عنها وعددها 18 حالة، كانت ست حالات منها إحالات رسمية إلى مكتب المراجعة والإشراف فيما يتعلق بانتهاكات محتملة لمدونة قواعد السلوك من قبل موظفي الصندوق أو الاستشاريين لديه. وقد جرت إحالة إحدى هذه الانتهاكات إلى شعب أخرى، حيث لم يكن لدى مكتب المراجعة والإشراف اختصاص التحقيق في هذه الادعاءات. وبالإضافة إلى ذلك، أحال مكتب الأخلاقيات قضيتين أخريين متعلقتين بالموظفين إلى مكتب المراجعة والإشراف، بالإضافة إلى 10 شكاوى خارجية تنطوي على تدليس و/أو فساد محتمل أو نزاعات تعاقدية في المشروعات التي يمولها الصندوق.

مصدر الادعاءات التي استلمها مكتب المراجعة والإشراف في الفترة 2019-2023

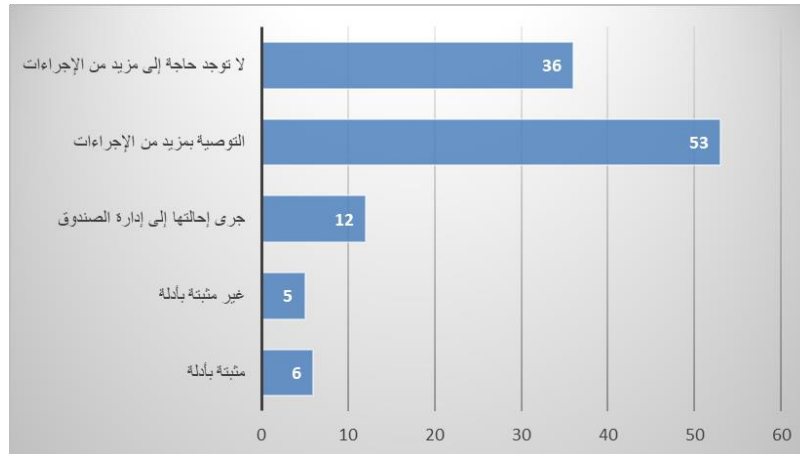


* استلمت قضية واحدة من موظفي وكالات الأمم المتحدة.

12- وتعكس الاتجاهات في الشكل 3 تحسن وعي موظفي الصندوق وموظفي المشروعات والبايعين والشركاء بمتطلبات وقنوات الإبلاغ المتعلقة بمكافحة الفساد في الصندوق.

دال- القضايا المغلقة في عام 2023 – لمحة عامة

القضايا المغلقة في عام 2023- حالة القضايا



13- وفي عام 2023، انتهى مكتب المراجعة والإشراف من عمله بشأن ما مجموعه 112 قضية. وهناك سبع وأربعون قضية منها متعلقة بشكاوى وردت قبل عام 2023، منها سبع قضايا أُجريت فيها تحقيقات كاملة. وأغلقت خمس وستون قضية جرى استلامها في عام 2023، وخضعت أربع قضايا لتحقيق كامل.

14- وأغلقت ست وأربعون قضية أو أُحيلت إلى الإدارة عند تلقيها (بعد أن أكد مكتب المراجعة والإشراف أن الشكوى تخرج عن دائرة اختصاصه)؛ وأغلقت 55 قضية بعد إجراء تقييم أولي (بعد التأكد من أن الادعاءات لم تكن جوهرياً أو لا يمكن التحقق منها أو تفنقر إلى المصادقية)؛ وأغلقت 11 قضية بعد إجراء تحقيق فيها. ومن بين هذه القضايا، أغلقت خمس قضايا لعدم ثبوت الأدلة على الادعاءات؛ وكانت أربع قضايا خارجية واثنان داخليتان مثبتة بأدلة أو مثبتة جزئياً بأدلة. ومن بين القضايا الأربع، قامت لجنة الجزاءات بتطبيق

الجزاءات في اثنتين منها، ولا تزال قضيتان مستمرتين في انتظار القرار النهائي.

هاء- التحقيقات المغلقة في عام 2023

القضايا التي أُحيلت إلى لجنة الجزاءات أو إلى شعبة الموارد البشرية

15- أُحيلت القضايا الخارجية التالية إلى لجنة الجزاءات في عام 2023:

- قدم مقدم أحد العروض الفائزة معلومات كاذبة عن المواصفات التقنية في مقترح عطائه لمناقصة صادرة عن مشروع ممول من الصندوق. كما قدم مقدم العرض أوامر توريد تدليسية للوفاء بمتطلبات المناقصة بشأن خبرة العمل السابقة. ولا يزال القرار النهائي للجنة الجزاءات معلقاً.
- وقع أحد استشاريي المشروعات على استمارة إقرار ذاتي تحتوي على معلومات كاذبة، وبالتالي تحريف السجل الجنائي للاستشاري المقدم إلى المشروع الممول من الصندوق حتى يجري اختياره للمنصب. وجرى حرمان هذا الفرد لمدة ثلاث (3) سنوات وجرى وضعه على قائمة العناية الواجبة للنزاهة.
- قدم أحد الاستشاريين السابقين للصندوق خطاب تأييد مزور إلى أحد البنوك، يُزعم أنه مرسل من ممثل الصندوق في البلد الأصلي للاستشاري، بغرض الحصول على قرض شخصي للتعليم حصل عليه هذا الشخص. وجرى حرمان هذا الفرد لمدة عشر (10) سنوات وجرى وضعه على قائمة العناية الواجبة للنزاهة بشكل دائم.
- وقع أحد الاستشاريين السابقين للصندوق على إقرار ذاتي وشهادة ذاتية فيما يتعلق بعقد استشاري مع الصندوق، وأعلن كذباً أن الاستشاري ليس لديه عقد متزامن مع كيانات خارجية، ولم يكشف عن عقد متزامن بدوام كامل مع وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة خلال فترة التعاقد مع الصندوق. ولا يزال القرار النهائي للجنة الجزاءات معلقاً.

16- والجزاءات التي قررتها لجنة الجزاءات في عام 2023 مدرجة في الإطار 1 أدناه:

الإطار 1

الجزاءات المطبقة في عام 2023، بما في ذلك بشأن التحقيقات التي أُغلقت قبل عام 2023

التحقيقات التي انتهت قبل عام 2023
• مُنع التعامل مع شخص وشركتين لمدة 8 سنوات بسبب ممارسات تدليسية؛
• مُنع التعامل مع شخص لمدة 3 سنوات بسبب ممارسات تدليسية؛
• مُنع التعامل مع شخص وشركة لمدة 8 سنوات بسبب ممارسات تدليسية؛
• مُنع التعامل مع شركة وشخصين لمدة 8 سنوات بسبب ممارسات فساد؛
• مُنع التعامل مع شخص لمدة سنتين بسبب ممارسات فساد.
التحقيقات التي انتهت في عام 2023 (انظر الفقرة 15)
• مُنع التعامل مع شخص لمدة 10 سنوات بسبب ممارسات تدليسية وانتهاك الالتزامات التعاقدية للصندوق؛
• مُنع التعامل مع شخص لمدة 3 سنوات بسبب ممارسات تدليسية.

17- وتحال تحقيقات مكتب المراجعة والإشراف التي تخلص إلى احتمال انتهاك الموظفين لمدونة قواعد السلوك إلى شعبة الموارد البشرية ومكتب المستشار العام للتقييم/للتأكيد، ويمكن إحالتها، تبعاً لطبيعة الانتهاكات وخطورتها، إلى لجنة الجزاءات لمزيد من التقييم والمداومات بشأن التوصيات التأديبية. وفي عام 2023، أحال مكتب المراجعة والإشراف قضيتين تتعلقان بموظفين (كانت الادعاءات تتعلق بتضارب مصالح غير معلن ونزاع في مكان العمل، بما في ذلك التحرش الجنسي) إلى شعبة الموارد البشرية لتقييم الأدلة وطبيعة الانتهاكات المعنية. وبحلول نهاية العام، كانت العملية التأديبية جارية.

القضايا التي أغلقها مكتب المراجعة والإشراف بعد إجراء تحقيق فيها

18- أُغلقت خمس قضايا في مرحلة التحقيق لعدم ثبوت الأدلة حيث كانت ثلاثة منها خارجية واثنين داخلية. وحتى في حال عدم ثبوت الأدلة، فإن العمل في مثل هذه القضايا غالبا ما يؤدي إلى اتخاذ تدابير لتخفيف المخاطر مثل تعزيز الإشراف الائتماني أو تعزيز ضوابط المشروعات أو الاعتراض على إجراءات توريد محددة.

القضايا الخارجية

- تتعلق الادعاءات بممارسات الفساد والتواطؤ أثناء عملية تقديم العطاءات للتعاقد مع إحدى الشركات لإجراء استعراض منتصف المدة لمشروع يموله الصندوق. ولم يجد مكتب المراجعة والإشراف أدلة كافية لإثبات ادعاء الممارسات المحظورة أثناء عملية التوريد.
- اشتملت قضيتان على مزاعم بوجود ممارسات تدليسية وقسرية من قبل اثنين من موظفي المشروع من نفس المشروع الذي يموله الصندوق، بما في ذلك تزوير كميات البذور في التقارير وممارسات تواطوية محتملة تنطوي على توزيع البذور على غير المستفيدين. ولم يجد مكتب المراجعة والإشراف أدلة كافية لإثبات الادعاءات.

القضايا الداخلية

- رُعم أن أحد الموظفين لم يكشف عن خضوعه لتحقيقات جنائية وطنية وأنه متورط في تضارب في المصالح لم يعلن عنه. وجرى إغلاق القضية لعدم كفاية الأدلة.
- رُعم أن موظفين غير محددين كشفوا بشكل غير صحيح عن هوية المخبرين، مما أدى إلى عواقب سلبية على المخبرين المقترضين وعلى الدعم الحكومي للمشروع. وجرى إغلاق القضية لعدم كفاية الأدلة.

زاي- القضايا التي أُغلقت بعد إجراء تقييم أولي

19- من بين 55 قضية أُغلقت بعد إجراء تقييم أولي، كانت 41 خارجية (منها ست عالية الأولوية)، وثمان داخلية (منها ست عالية الأولوية) وست داخلية وخارجية. ويعني الإغلاق في هذه المرحلة أن الاستعراض الذي أجراه مكتب المراجعة والإشراف لم يسفر عن أدلة كافية تتيح الخلوص إلى أن الادعاءات كانت ذات مصداقية ويمكن التحقق منها وجوهرياً. وتضمن العديد من الشكاوى عدة ادعاءات متعلقة في كثير من الأحيان بالعديد من الموضوعات المحتملة. ويرد أدناه موجز للقضايا التي أُغلقت بعد إجراء تقييم أولي. وانطوت بعض القضايا على ادعاءات تتعلق بالتوريد وغير التوريد.

القضايا الخارجية

- **التوريد في المشروعات أو اختيار مقدمي الخدمات.** من بين 41 شكوى خارجية أُغلقتها مكتب المراجعة والإشراف بعد إجراء تقييم أولي، تضمنت 19 شكوى ادعاءات تفيد بممارسات محظورة فيما يتعلق بالتوريد في المشروعات واختيار مقدمي الخدمات. وشمل المعنيون بالادعاءات موظفين في المشروعات والحكومة وموردين ومتعاقدين مع المشروعات أو متعاقدين محتملين وأعضاء لجان تقييم المشروعات/العروض النظرية، وأظهرت المجموعة الأخيرة إما محاباة لبعض مقدمي العروض أو استبعاد بائعين أكفاء آخرين. وتضمنت المخالفات المزعومة التدليس والإكراه والتواطؤ عن طريق التلاعب في المناقصات أو عملية الاختيار وتقديم رشاوى أو تلقيها، وادعاءات عامة بشأن الفساد. وتتعلق إحدى القضايا بادعاءات تأمر موظفي المشروع مع مقدمي العروض عن طريق زيادة عروض الأسعار من مقدمي العروض لعقود السلع والخدمات بشكل مفرط، في حين يتعلق ادعاء آخر بتواطؤ موظفي المشروع مع أحد البائعين لمنحه العطاء مقابل رشاوى والفشل في تسليم المعدات وفقا لشروط العقد، بما في ذلك معايير التركيب والمعدات. وكانت معظم الادعاءات عامة أو غامضة، ولكن بعضها

أشار إلى إجراءات توريد محددة (جارية أو اكتملت مؤخرًا) بـ 22 شكوى: تضمنت المخالفات المزعومة ممارسات تدليس وفساد تشمل توزيع البذور والأسمدة، واختلاس أموال المشروع من قبل أحد موظفي المشروع، وعدم حصول المستفيدين على التمويل والمعدات من المشروع، وتحويل الأموال والمعدات الزراعية، والتواطؤ (مثل تواطؤ موظفي المشروع لتأخير المدفوعات وتعطيل تنفيذ أنشطة المشروع وزيادة رسوم التعاقد بدون مبرر مع أحد الاستشاريين عينه المشروع وتناقضات في توزيع المدفوعات النقدية على المستفيدين) والإكراه (ترهيب موظفي المشروع لدفعهم إلى تقديم ادعاءات كاذبة لتجريم زميل لهم) وإساءة استخدام أصول المشروع لتحويل منفعة شخصية والتدليس العام أو ادعاءات الفساد التي تنطوي على موضوعات أو إجراءات غير محددة. وشمل المعنيون بالادعاءات موظفي المشروعات وموظفي الجهات النظيرة والمتعاقدين مع المشروعات والشركاء المنفذين أو المتعاقدين من الباطن وفي بعض الحالات المنظمات المستفيدة. وكانت معظم الادعاءات عامة أو غامضة ولكن أشار بعضها إلى أفعال محددة. وعلى الرغم من أن مكتب المراجعة والإشراف أغلق هذه القضايا، فقد اتخذت إجراءات بديلة لتخفيف المخاطر أو يجري النظر فيها فيما يتعلق بالقضايا التي كان لدى مكتب المراجعة والإشراف/الصندوق بشأنها أدلة موثوقة بها على وجود ممارسات غير سليمة. وشملت هذه الإجراءات تحقيقات وطنية موازية بشأن نفس الادعاءات، أو الإجراءات التصحيحية فيما يتعلق بالممارسات غير النظامية في عمليات التوظيف، أو استرداد الأموال التي يُحتمل إساءة استخدامها والإعلان عن نفقات غير مؤهلة، أو تعزيز ضوابط المشروعات، أو إعلان الصندوق عن اعتراضه على إجراءات معينة، أو تعزيز إشراف الصندوق وبناء القدرات المستهدفة.

ادعاءات متعلقة بممارسات محظورة غير متعلقة مباشرة بالتوريد (22 شكوى): تضمنت المخالفات المزعومة ممارسات تدليس وفساد تشمل توزيع البذور والأسمدة، واختلاس أموال المشروع من قبل أحد موظفي المشروع، وعدم حصول المستفيدين على التمويل والمعدات من المشروع، وتحويل الأموال والمعدات الزراعية، والتواطؤ (مثل تواطؤ موظفي المشروع لتأخير المدفوعات وتعطيل تنفيذ أنشطة المشروع وزيادة رسوم التعاقد بدون مبرر مع أحد الاستشاريين عينه المشروع وتناقضات في توزيع المدفوعات النقدية على المستفيدين) والإكراه (ترهيب موظفي المشروع لدفعهم إلى تقديم ادعاءات كاذبة لتجريم زميل لهم) وإساءة استخدام أصول المشروعات لتحويل منفعة شخصية والتدليس العام أو ادعاءات الفساد التي تنطوي على موضوعات أو إجراءات غير محددة. وشمل المعنيون بالادعاءات موظفي المشروعات وموظفي الجهات النظيرة والمتعاقدين مع المشروعات والشركاء المنفذين أو المتعاقدين من الباطن وفي بعض الحالات المنظمات المستفيدة. وكانت معظم الادعاءات عامة أو غامضة ولكن أشار بعضها إلى أفعال محددة. وعلى الرغم من أن مكتب المراجعة والإشراف أغلق هذه القضايا، فقد اتخذت إجراءات بديلة لتخفيف المخاطر أو يجري النظر فيها فيما يتعلق بالقضايا التي كان لدى مكتب المراجعة والإشراف/الصندوق بشأنها أدلة موثوقة بها على وجود ممارسات غير سليمة. وشملت هذه الإجراءات تحقيقات وطنية موازية بشأن نفس الادعاءات، أو الإجراءات التصحيحية فيما يتعلق بالممارسات غير النظامية في عمليات التوظيف، أو استرداد الأموال التي يُحتمل إساءة استخدامها والإعلان عن نفقات غير مؤهلة، أو تعزيز ضوابط المشروعات، أو إعلان الصندوق عن اعتراضه على إجراءات معينة، أو تعزيز إشراف الصندوق وبناء القدرات المستهدفة.

القضايا الداخلية والمختلطة

ادعاءات متعلقة بانتهاكات لمدونة قواعد السلوك وسياسة مكافحة الفساد في الصندوق. أغلق مكتب المراجعة والإشراف أربع عشرة شكوى ضد الموظفين بعد إجراء تقييم أولي. وشملت هذه ادعاءات التدليس والفساد والتواطؤ والتدخل غير المبرر في تنفيذ المشروع وشؤون الحكومة الوطنية، وتقديم معلومات كاذبة عن نتائج هامة توصلت إليها البعثة أو إغفال تقديمها، والتلاعب في عملية التوريد في المشروع، وقبول بطريقة غير سليمة وغير معلنة للهدايا والإقامة والضيافة، والكشف دون تصريح عن معلومات الصندوق السرية، والسلوك غير اللائق تجاه موظفي المشروع والأطراف الخارجية الأخرى، والسلوك غير المرضي وسوء السلوك الذي ينطوي على التحرش، وإساءة استخدام السلطة، والتنمر، والانتقام. وخلص مكتب المراجعة والإشراف إلى أن هذه الادعاءات تفتقر إلى المصداقية وأحال في بعض الحالات المسألة إلى الإدارة للنظر في اتخاذ تدابير تصحيحية و/أو إجراءات إدارية أو تشغيلية أخرى.

حاء- القضايا التي أُغلقت في مرحلة تلقي الادعاءات

20- أُغلقت ست وأربعون قضية أُبلغت إلى مكتب المراجعة والإشراف في مرحلة تلقي الادعاءات (بما في ذلك 11 قضية مرحلة من عام 2022) وذلك أساسا بعد التأكد من أن الادعاءات لا تدخل في نطاق مهام مكتب المراجعة والإشراف أو كانت ذات أهمية جوهرية محدودة للغاية (من حيث الأثر المالي والأثر على السمعة/التشغيل). وأحيلت معظم المسائل إلى الإدارة لمتابعتها، بما في ذلك شكاوى متعلقة بالتوظيف في المشروعات وتطبيق إجراءات التوريد في المشروعات وسبع قضايا تدليس مقدمة من أفراد ليس لهم علاقة تعاقدية مع الصندوق وأحيلت القضايا السبع جميعها إلى الإدارة لإصدار أمر بالتوقيف عن العمل.

رابعاً- التواصل والتعاون

21- ساهم مكتب المراجعة والإشراف في التوعية بمكافحة الفساد من خلال الدورات التدريبية للتعليم الإلكتروني، وتحديث الصفحات الشبكية، وتوجيه الموظفين الجدد، والتدريب على التوريد في المشروعات، وحلقات العمل المتعلقة باستهلال المشروعات، وحلقات العمل بشأن الإدارة المالية، والأحداث الإقليمية. وقد أتم أكثر من 410 من الموظفين وغير الموظفين التدريب الإلزامي الإلكتروني خلال السنة المشمولة بالتقرير، حيث نجح حوالى 90 في المائة من موظفي الصندوق في إتمام التدريب بحلول نهاية العام، وتلقى أكثر من ألف مشارك تدريباً في حلقات العمل والفعاليات الإقليمية.

22- ونظم مكتب المراجعة والإشراف حدثاً مختلطاً لليوم الدولي لمكافحة الفساد في ديسمبر/كانون الأول، وكان مفتوحاً لجميع موظفي الصندوق، وجرى دعوة نائب المفتش العام السابق لأحد البلدان الأعضاء في الصندوق كمتحدث ضيف. ودعم مكتب المراجعة والإشراف أيضاً التفاوض على اتفاقيات التمويل مع الجهات المانحة والمتلقية لضمان المواءمة مع سياسة مكافحة الفساد في الصندوق.

23- وشارك مكتب المراجعة والإشراف بنشاط في شبكات النظراء في التحقيق التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك المشاركة في رئاسة اجتماع سنوي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وقاد مدير التحقيق في مكتب المراجعة والإشراف ممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة كمنسق في عام 2023. وساهم في جعل مهام التحقيق في الأمم المتحدة أكثر تماسكا وفعالية، وقد اعترف أقرانه بدوره في قيادة ممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة من خلال انتخابه لولاية ثانية لعام 2024.

خامساً- قدرات مكتب المراجعة والإشراف وموظفوه وموارده

24- **التوظيف.** جرى تعزيز قدرات موظفي مكتب المراجعة والإشراف في السنوات الأخيرة عن طريق إضافة عدة وظائف جديدة من الفئة الفنية. وبعد العديد من السنوات التي شهدت دوران كبير بين الموظفين، كان التوظيف في مكتب المراجعة والإشراف مستقراً نسبياً في عام 2023، مما أسهم في الوصول إلى حجم قياسي من عمليات المراجعة ونتائج التحقيق عالية الجودة. وعلى غرار السنوات السابقة، جرت الاستعانة بخبرات خارجية ومحلية وإقليمية وتقنية على نطاق واسع لاستكمال مجموعة المهارات الخاصة بالفريق من أجل ضمان امتلاك مكتب المراجعة والإشراف للخبرة والمعرفة المناسبة لإجراء تقييم موثوق به للمعنيين بالادعاءات.

موظفو مكتب المراجعة والإشراف في ديسمبر/كانون الأول 2023

الوظائف

مدير مكتب المراجعة والإشراف
مساعد إداري

التحقيقات
مدير التحقيقات
كبيراً موظفي التحقيقات (2)
موظفو التحقيقات (3)
مساعد للتحقيقات

المراجعة الداخلية
مدير المراجعة
كبير موظفي المراجعة
موظفاً المراجعة (2)
موظف البيانات وتكنولوجيا المعلومات الجنائية
الموظفان المعاونان للمراجعة (2)
معاون للمراجعة

25- وتلقى موظفو مكتب المراجعة والإشراف تدريباً مهنيًا بشأن مجموعة واسعة من الموضوعات التقنية البعض منها مع زملاء آخرين من الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقراً لهما إلى جانب دورات الصندوق التدريبية الإلزامية والتعليم المهني الشخصي. ويحدث التطوير المهني أيضاً من خلال المشاركة في الشبكات ومجموعات العمل المهنية للمراجعة والتحقيق في الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية بالإضافة إلى المشاركة الشخصية لاثنتين من موظفي مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة واتحاد الأمم المتحدة الائتماني الفيدرالي.

26- **الميزانية:** بلغ إجمالي الميزانية المخصصة لمكتب المراجعة والإشراف والتي استخدمها في عام 2023 ما مقداره 2.7 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك تكاليف الموظفين البالغة 2.1 مليون دولار أمريكي و0.6 مليون دولار أمريكي لنفقات غير الموظفين (جرى سحب حوالي 0.2 مليون دولار أمريكي من هذا المبلغ من الأموال المخصصة للوظائف الشاغرة في مكتب المراجعة والإشراف واستُخدمت للموارد الاستشارية المخصصة لاستبدال القدرات). وجرى تقديم ميزانية إضافية لغير الموظفين على وجه السرعة استجابة لطلب مكتب المراجعة والإشراف خلال العام لتلبية الاحتياجات التشغيلية.